

تحليل ادخار الأسر في المملكة العربية السعودية

كي بي إم جي في المملكة العربية السعودية
مايو 2020



تقديم

أسرنا أن نقدم لكم هذا التقرير المتعلق بادخار الأسر السعودية. ويبحث هذا التقرير أهمية ادخار الأسر وعلاقته بالنمو الاقتصادي للدولة، وكيف غرست بعض الدول عقلية الادخار بين مواطنيها من خلال اعتماد حلول وسياسات مبتكرة. ويتعمق التقرير أيضاً في ثقافة الادخار لدى الأسر في المملكة العربية السعودية، وفي كيفية تحسين معدل ادخار الأسر في الدولة ورفعها إلى المستوى العالمي البالغ ١٠ في المئة، والمتعارف عليه كأدنى مستوى لضمان الاستقرار المالي على المدى الطويل.

إن ادخار الأسر واستثماراتها هما عنصران حيويان في الأداء السليم للاقتصاد في المملكة العربية السعودية. وعادة ما يتطلب تحقيق معدل مقبول من النمو الاقتصادي بلوغ معدل ملائم من الاستثمار، وبالتالي وجود التوريد الكافي للمدخرات. وفي حين أن الاستثمار يعد أحد أهداف السياسة الاقتصادية، حيث يحسن الإنتاجية ويزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد، فإن المدخرات تُشكل أساس تكوين رأس المال الذي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية. من المرجح أن تشهد الدول التي تتخذ مبادرات واعية لتشجيع المدخرات الرسمية وتعزيزها مستويات أعلى من النمو الاقتصادي المستدام والتنمية البشرية وظروف المعيشة.

بالإضافة إلى تحديد العوامل الأساسية التي تؤثر على معدل ادخار الأسر في الدولة، يتمثل أيضاً الهدف الرئيسي من هذا التقرير في تحديد السياسات والمبادرات القابلة للتحقيق والتي قد تؤدي إذا ما تم تنفيذها إلى تعزيز عقلية الادخار لدى السعوديين. نأمل أن تجدوا في هذا التقرير معلومات مفيدة ومُثيرة.

د. عبدالله حمد الفوزان
رئيس مجلس إدارة
كي بي إم جي في السعودية



نظراً للدور الرئيسي الذي يمارسه ادخار الأسر في التنمية الاقتصادية للدولة، أطلقت المملكة العربية السعودية، كجزء من برامج رؤية السعودية ٢٠٣٠، برنامج تطوير القطاع المالي. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في تطوير قطاع مالي متنوع لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتحفيز الادخار. ويهدف البرنامج أيضاً إلى زيادة معدل ادخار الأسر في البلاد من ٢,٤ في المئة في عام ٢٠١٣ إلى ٧,٥ في المئة بحلول عام ٢٠٢٠.

إن عدم توفر عددٍ كافٍ من منتجات الادخار في السوق وانخفاض مستوى الوعي المالي مقارنةً بالدول الأخرى، مثل أستراليا وألمانيا، أدّى إلى خلق بعض العوامل المُسببة لانخفاض معدل ادخار

المخرجات الأساسية

أظهر تحليل (مسح إنفاق ودخل الأسرة) الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية توجه معدل ادخار الأسر نحو الانخفاض في المملكة

كشف مسح إنفاق ودخل الأسرة، الذي تنشره الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية كل خمس سنوات، أن السبب الرئيسي لهذا الانخفاض يتمثل في الزيادة غير المتناسبة في الاستهلاك الشهري والدخل الشهري في السنوات العشر الماضية. وبحسب المسح، ارتفع متوسط دخل الأسرة الشهري خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨م بنحو ٥,٣ في المئة، أي من ١٤,٨٤ ريال سعودي إلى ١٤,٨٢٣ ريال سعودي، بينما ارتفع متوسط نفقات الاستهلاك الشهري للأسرة بنحو ٣٨,٦ في المئة، أي من ١٠,٥٢٢ ريال سعودي إلى ١٤,٥٨٤ ريال سعودي خلال الفترة نفسها.

يُعدّ دور مدخرات الأسر جوهرياً في تحفيز استدامة النمو الاقتصادي

يمثل ادخار الأسر أحد الأساسات التي يُبنى عليها الاقتصاد، ويساعد في التنمية المستقبلية للدولة، حيث يجعلها أقل اعتماداً على التمويل الخارجي. ولا يتشكل ادخار الأسر جزءاً كبيراً من المدخرات جزءاً كبيراً من المدخرات الوطنية في كل من الاقتصادات الصناعية والنامية فحسب، بل يلعب دوراً بالغ الأهمية في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

تشهد جميع الدول في أنحاء العالم انخفاضاً في معدل ادخار الأسر

على الرغم من معرفة أهمية المحافظة على معدل ادخار الأسر عند مستوى مناسب لتحقيق الإدارة الاقتصادية السليمة، إلا أن معدل ادخار الأسر ما زال في انخفاض على المستوى العالمي، باستثناء عدد قليل من الاقتصادات المتقدمة، مثل: ألمانيا ولوكسمبورغ اللتان تمكنتا من زيادة مستوى ادخار الأسر في اقتصاديهما. وشهدت معظم الدول، بما فيها المملكة المتحدة وأستراليا والمملكة العربية السعودية انخفاضاً في معدل ادخار الأسر على مدار السنوات الأخيرة الماضية.

تعزيز الوعي المالي وزيادة عدد المنتجات المصرفية من المجالات المُحَبَّذ التركيز عليها لتحسين معدل ادخار الأسر في المملكة العربية السعودية

يُعد معدل ادخار الأسرة في المملكة العربية السعودية ابتداءً من عام ٢٠١٨م أقل بكثير من المعيار العالمي البالغ ١٠ في المئة والمعترف به كأدنى مستوى لضمان الاستقرار المالي على المدى الطويل وذلك نظراً لعدة عوامل، منها: انخفاض مستوى الوعي المالي وعدم توفر البيانات من المصادر الثانوية حول مدخرات الأسر ومحدودية منتجات الادخار في السوق.

سعت الحكومة السعودية لتحسين معدل ادخار الأسر في المملكة من خلال اتخاذها لبعض التدابير الجديرة بالذكر

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج تطوير القطاع المالي في تعزيز وتمكين التخطيط المالي من خلال الدفع بعملية التوسع في منتجات الادخار المتاحة في السوق، وتعزيز النظام الاقتصادي للادخار، ورفع الوعي المالي. من بعض الأهداف الطموحة التي يسعى البرنامج لتحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠م: زيادة إجمالي المدخرات المحتفظ بها في منتجات الادخار من ٣١٥ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٦م إلى ٤٠٠ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م، وزيادة عدد أنواع منتجات الادخار المتاحة من أربعة أنواع في عام ٢٠١٦م إلى تسعة أنواع في عام ٢٠٢٠م.

التوصيات حول السياسات العامة التي يمكن مراعاتها لتحسين معدل ادخار الأسر في المملكة العربية السعودية

من بعض المجالات التي يمكن التركيز عليها لتحسين معدل ادخار الأسر: طرح مبادرات حول السياسات العامة التي تركز بشكل رئيس على الخصائص السلوكية للأسر، ورفع الوعي المالي في الدولة لتعزيز الادخار، وتمكين الوصول السهل للمنتجات والخدمات المالية من خلال التركيز على الشمول المالي، وزيادة وتيرة نشر البيانات حول ادخار الأسر.

جدول المحتويات

06

المقدمة

08

الادخار

10

ادخار الأسر

13

ادخار الأسر في المملكة
العربية السعودية

16

العوامل المؤثرة على ادخار الأسر في المملكة العربية السعودية

18

توصيات ومبادرات مقترحة حول السياسات العامة لتحسين معدل ادخار
الأسر في المملكة العربية السعودية



المقدمة

يمكن تصنيف الادخار في سياق الاقتصاد الكلي على النحو التالي: الادخار الخاص، الذي يقصد به إجمالي الادخار للأسر والشركات في اقتصاد معين، ويعرف الادخار العام بأنه ادخار الدولة، والادخار الوطني: وهو إجمالي الادخار الخاص والعام. دائماً ما توجد علاقة إيجابية بين مستوى ادخار الدولة ومعدل نموها الاقتصادي، حيث تؤدي عملية الادخار إلى تراكم رأس المال الثابت، الذي يمكنها من استخدامه في استثمارات عديدة، مثل الاستثمار في التكنولوجيا وإنشاء مصانع جديدة وغيرها. ويؤدي هذا الفائض القابل للاستثمار في الاقتصاد إلى زيادة النمو الاقتصادي.

ولقد تناولت الأدبيات الاقتصادية الدور الحيوي الذي يمارسه الادخار في التنمية الاقتصادية للدول على نحو واسع، مدعومةً بمجموعة كبيرة من النماذج الاقتصادية.

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذا التقرير في التأكيد على أهمية ادخار الأسر، الذي يُعرف غالباً على أنه مقدار المال المتبقي بعد خصم تكلفة النفقات الاستهلاكية للشخص من دخله الإجمالي المتاح.

ويعد ادخار الأسر من الأدوات المهمة لأي اقتصاد ويمارس دوراً حاسماً في تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن الناحية التاريخية، أظهرت الدول، التي تتمتع بمعدلات مرتفعة للادخار الأسري نمواً اقتصادياً مرتفعاً. فعلى سبيل المثال: يُعد معدل الادخار الأسري في الصين أعلى من المتوسط العالمي، بينما وعلى النقيض من ذلك، انخفض مستوى الادخار الأسري في جنوب أفريقيا، وصاحب ذلك انخفاض في مستوى نموها الاقتصادي.

تُشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض معدل ادخار

لطالما تناول الاقتصاديون والعلماء على مر العصور العلاقة بين الادخار والاستثمار. فعلى النقيض من النظرية الكينزية، يرى علماء مدرسة شيكاغو للاقتصاد: أن مفهوم الادخار يختلف عن الاستثمار ويتجلى ذلك في تعريفهم للادخار على أنه مقدار المال المحتفظ به تحسباً للحاجة له مستقبلاً لتلبية الحاجات الاستهلاكية، في حين يعرف الاستثمار بأنه مبلغ المال الذي ينفق في شراء الأصول، (مثل: الأسهم والعقارات)، بغرض كسب مزيد من المال في المستقبل. ويدعم علماء آخرون رأي جون ماينارد كينز والذي يعدّ الادخار في نفس مرتبة الاستثمار ويساويه. وأكد كينز في نظريته العامة لتوظيف المال والفائدة والنقد على أن «معدلات الادخار الإجمالية دائماً ما تساوي معدلات الاستثمار الإجمالية؛ وعليه فإن تحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار هو شرط للتوازن المالي».

على الرغم من الاختلافات في وجهات نظر علماء الاقتصاد، إلا أنّ العلاقة بين الادخار والاستثمار والاستهلاك لا خلاف عليها. وتنص فرضية دورة الحياة التي طرحها فرانكو موديليان في عام 1957م، على أنّ الأفراد يميلون إلى الإنفاق والادخار مع مراعاة مواردهم طيلة حياتهم؛ مما يؤدي إلى ظهور دوافع مختلفة لديهم للادخار. ويمثل التقاعد أحد هذه الدوافع، حيث يدخر الشخص عندما يكون دخله مرتفعاً تحسباً لانخفاض دخله أثناء فترة التقاعد. ويدخر الشخص للاستعداد للأنشطة غير المتوقعة التي تؤثر على دخله أو احتياجاته وهذا يسمى دافع الاحتياط. وقد يدخر أيضاً جراً توقع كسب عوائد عالية وهذا يطلق عليه دافع التراكم.

تباين تفسير العلماء لمفهوم الادخار على نحو واسع، وسنستعرض في هذا التقرير الأدبيات التي تُعرّف الادخار على أنه عملية الاحتفاظ بجزء من الدخل الحالي بغرض استخدامه في المستقبل، أو تدفق الموارد المتركمة على مدى فترة زمنية معينة.

لرفع معدل ادخار الأسر في المملكة العربية السعودية. ويحلل هذا التقرير معدل ادخار الأسر للمملكة العربية السعودية في الأعوام ٢٠٧، ٢٠١٣م، و٢٠١٨م وذلك بالاستفادة من المسح الذي أجرته الهيئة العامة للإحصاء على ٢٤,٩٩٦ أسرة سعودية في عام ٢٠١٨م.

- القسم الثالث: يحاول إيجاد العوامل المحتملة والمسببة لانخفاض معدل الادخار في المملكة العربية السعودية.

- القسم الأخير: يقدم توصيات لتحسين معدل ادخار الأسر في المملكة العربية السعودية باستخدام التحليل المقارن للمبادرات، التي اتخذتها الدول الأخرى ونجحت في تحسين معدل ادخار الأسر فيها.

د. حسين أبو ساق

كبير الاقتصاديين ورئيس وحدة البحوث والدراسات الاقتصادية
كي بي إم جي في المملكة العربية السعودية



الأسر في دول عديدة على مر السنين. فقد أدت عوامل عدة، مثل: ارتفاع معدل الشيخوخة لديها، وانخفاض مستوى الوعي المالي بين مواطنيها، وتفضيلات المستهلكين، والسياسات والإجراءات الحكومية، إلى انخفاض معدلات ادخار الأسر في العديد من الاقتصادات الكبيرة، بما فيها: أستراليا والمملكة المتحدة، خلال العقد الماضي. وتعاني كذلك المملكة العربية السعودية من انخفاض ادخار الأسر لعدة عوامل معينة يتناولها هذا التقرير بالتفصيل. اتخذت دول عدة في جميع أنحاء العالم، ومن بينها المملكة العربية السعودية، إجراءات تهدف إلى تعزيز ادخار الأسر. وقد طرح مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي رؤية المملكة ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٧م، وتتضمن ١٠ برامج لتنفيذ تلك الرؤية، بما فيها: برنامج تطوير القطاع المالي، الذي يهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني وإنشاء قطاع خدمات مالية يتسم بالتنوع.

وتتمثل إحدى الركائز الأساسية للبرنامج في تعزيز التخطيط المالي وتحفيز الادخار؛ بغرض تحسين الادخار الأسري في الدولة، يهدف برنامج تطوير القطاع المالي إلى إيجاد خيارات متنوعة لمنتجات الادخار المتاحة في السوق، وتأسيس كيان للثقف المالي لرفع مستوى الوعي المالي وتعزيز النظام الاقتصادي للادخار في الدولة. كما يهدف البرنامج إلى زيادة معدل ادخار الأسر في السعودية إلى ٧,٥ في المئة من دخلها المتاح بحلول عام ٢٠٢٠م.

يهدف هذا التقرير إلى التأكيد على أهمية ادخار الأسر والخروج بتدابير حكيمة، يمكن أن يعتمدها راسمو السياسات لتحسين معدل الادخار الأسري في المملكة العربية السعودية. ويحتوي هذا التقرير أربعة أقسام:
- القسم الأول: يعرض لمحة عامة عن الادخار الوطني والأسري مع التأكيد على أهميتهما في الاقتصاد.
- القسم الثاني: يبحث الأنماط والمحفزات الرئيسية

الادخار



يلعب الادخار، بالإضافة إلى دوره كاحتياطي للأوقات الصعبة، دوراً محورياً في النمو الاقتصادي لأي دولة على المدى الطويل. وحسب بي دوغلاس وجون بي (1991)، قد يحفز ارتفاع معدلات الادخار في دولة ما نموها الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار، بينما يساهم انخفاض معدلات الادخار فيها وعدم كفايتها لفترة طويلة في تراجع الاستثمار، مما ينجم عنه خلق اقتصاد تكون فيه مستويات الدخل والإنتاجية والأجور أقل من المستويات المثلى لها في مجتمع أكثر نضجاً من الناحية الاقتصادية. ويعد الادخار مؤشراً جيداً على الاستثمار المستقر والبيئات الاقتصادية الصحية، ويمثل الادخار في العديد من دول العالم عامل دفع كبير للنمو والتنمية. إنَّ الادخار الوطني هو الفرق بين دخل الدولة وما تنفقه على استهلاكها للسلع والخدمات. ويمكن تقسيمه إلى نوعين: الادخار الخاص والادخار العام.

الادخار العام

يمكن تعريفه على أنه: مدخرات حكومة الدولة، وهو مؤشر مهم للنمو الاقتصادي لأنه يحدد مستوى الأموال (الفائض أو العجز) التي تمتلكها حكومة الدولة.

الادخار العام=الضرائب-الإنفاق الحكومي
إيرادات الضرائب < النفقات =فائض الميزانية
إيرادات الضرائب > النفقات =عجز الميزانية
إيرادات الضرائب = النفقات = ميزانية متوازنة

الادخار الخاص

يمكن تعريفه على أنه: ادخار جميع المقيمين داخل اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تفسيره أيضاً: بادخار جميع الأسر والشركات داخل الدولة. ويساوي الادخار الخاص إجمالي الدخل المتاح لجميع المقيمين داخل اقتصاد ما مطروحاً منه الإنفاق الضريبي على المستهلك.

الادخار الخاص=إجمالي الدخل-الضرائب-الاستهلاك

يمكن تصنيف الادخار كادخار عام أو خاص أو وطني، وثلاثتها مستنتجة من المعادلة الأساسية للناتج المحلي الإجمالي:
الناتج المحلي الإجمالي=الاستثمار+الاستهلاك+الإنفاق

الادخار الوطني

يُقصد به مجموع الادخار الخاص والادخار العام، وهما كلمتان مرادفتان لجميع المدخرات في الدولة والتي تستخدم لأغراض الاستثمار. وتحدد المدخرات والاستثمارات الوطنية الميزان التجاري في الاقتصاد.

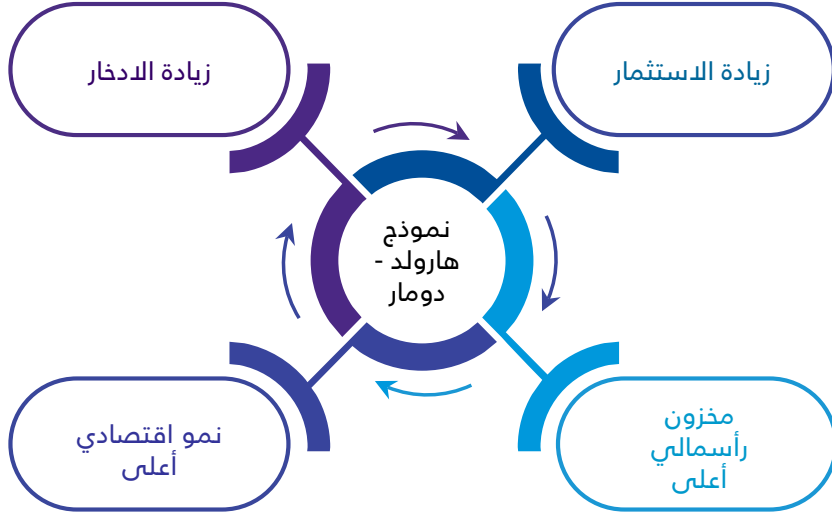
الادخار الوطني=إجمالي الدخل-الاستهلاك-الإنفاق الحكومي

كما يتضمن الادخار الوطني، في الاقتصاد المفتوح، مكون صافي الصادرات للدولة، الذي يساوي إجمالي الصادرات ناقصاً منه إجمالي الواردات.

الادخار الوطني=إجمالي الدخل-الاستهلاك-الإنفاق الحكومي-صافي الصادرات

أهمية الادخار

الشكل (1): نموذج هارولد - دومار للاستثمار والادخار



يعد الادخار والاستثمار متغيرات مهمة في الاقتصاد الكلي تساهم في إحراز النمو الاقتصادي المستدام للدولة. ولا يساهم ارتفاع الادخار فيها في زيادة الاستثمارات وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل يساعد أيضًا في زيادة فرص العمل وتعزيز إنتاجية الدولة على المدى الطويل.

يعرّف نموذج هارولد - دومار للاستثمار والادخار (١٩٣٩م و١٩٤٦م) الادخار أنه عامل رئيسي في تحديد معدلات النمو الاقتصادي. ويبرز النموذج الذي قدمه (الشكل 1) أهمية الادخار والاستثمار في الاقتصاد. كما يستعرض كيف يشكل الادخار والاستثمار والناتج دورة فعالة من النمو الاقتصادي المستدام ذاتياً. ويرجع أن تشهد الدول، التي تتبنى مبادرات لتشجيع ودعم الادخار، مستويات أعلى للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية. وبشكل عام، ثمة فائدتان رئيسيتان للادخار:

تحفيز النمو الاقتصادي

تُعد نسبة الادخار الشخصي إلى الدخل المتاح - أو ما تُعرف بشكل أفضل بمعدل الادخار - محددًا رئيسياً للنمو الاقتصادي للدولة. ويرتبط الادخار بمستوى الاستثمار في اقتصاد معين، وبما أن الاستثمارات تمويل دائماً بالمدخرات، فإن ارتفاع مستوياتها سيؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية الاقتصادية للدولة على المدى الطويل. ومن وجهة نظر الاقتصاديين، يؤدي ارتفاع المدخرات إلى زيادة الاستثمارات، والتي في نهاية المطاف ستضاف إلى المخزون الرأسمالي للدولة، الذي له تأثير كبير على نموها الاقتصادي.



فوائد تعود على الأفراد

- فوائد تتعلق بمعاملات الأفراد: عندما يكون هناك فاصل زمني بين الحصول على الدخل وسداد مدفوعات الاستهلاك لدى الأفراد، يمكن الاستفادة من مدخراتهم لسد الفجوة بين القبض والمدفوعات، وعليه يتمكن الأفراد من تلبية متطلبات معاملاتهم.
 - فوائد تتعلق بالمضاربة: تساعد المدخرات الأفراد في التعامل مع حالات عدم اليقين في الأسواق المالية الناتجة عن تقلب أسعار الفائدة وغيرها من العوامل الخارجية؛ وذلك من خلال توفير سيولة مالية لديهم في أوقات الحاجة.
 - الفوائد الاحترازية: تتعلق بتوفر السيولة المالية لمواجهة حالات الطوارئ المستقبلية غير المتوقعة، مثل: المشاكل الصحية أو البطالة.
- على سبيل المثال، أدت جائحة فيروس كورونا المستجد لارتفاع معدلات البطالة في العديد من دول العالم، واستطاع البعض التغلب على هذه الأزمة عن طريق استخدام المدخرات الكافية لتعويض النقص في الأجور.



بينما يتفق معظم الاقتصاديين على أنّ الادخار هو أحد عوامل تسريع النمو الاقتصادي، ذهبت بعض الآراء إلى أن الادخار الشخصي قد يمثل عبئاً على الاقتصاد؛ مما ينتج عن ذلك مفارقة «الاختيار الحكيم بين اختياريين صعبين». وتخلص المفارقة إلى أن زيادة الادخار قد تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، وبالتالي انخفاض الناتج المحلي وإجمالي المدخرات. سنتطرق في القسم التالي إلى تفصيل أكثر حول أهمية ادخار الأسر مع التأكيد على مدى كونه محددًا حاسماً للرفاهية في الاقتصادات حول العالم. كما سيوضح القسم العوامل الرئيسية التي تؤثر على ادخار الأسر وذلك بالاستعانة بدراسة الحالة الخاصة بكل دولة.

ادخار الأسر

من المهم أن نوضح ما نعنيه عند مناقشتنا لماهية الأسرة خاصة مع ازدياد تغير ديناميكيات الأسر في المنطقة عن أي وقت مضى. فحسب الهيئة العامة للإحصاء، يقصد بالأسرة أي شخص أو مجموعة من الأفراد - ممن تجمعهم قرابة أو لا تجمعهم - يتشاركون في مسكن واحد. ويمثل ادخار الأسر أحد الأساسيات التي يبنى عليها الاقتصاد، ويساعد في التنمية المستقبلية للدولة، حيث يجعلها أقل اعتماداً على التمويل الخارجي. وهي تشكل جزءاً كبيراً من المدخرات الوطنية في كل من الاقتصادات الصناعية والنامية، وتمارس أيضاً دوراً بالغ الأهمية في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

على اعتبار الفرضية القائلة: بأن ادخار الأسر هو أحد المحركات المهمة للنمو الاقتصادي، أجرينا تحليلاً متعمقاً للعوامل التي تحدد معدل ادخار الأسر في الأدبيات الاقتصادية. وقد تكون بعض هذه العوامل ثقافية ديموغرافية، بينما البعض الآخر مثل مستوى وهيكل الضرائب أو معدل التضخم وأسعار الفائدة، تكون في الغالب متغيرات في السياسات العامة؛ وعليه فهي مستقلة عن أي منطقة جغرافية. ونستعرض أدناه بعض المحددات الرئيسية لمدخرات الأسر مع مراعاة عدد كبير من العوامل المؤسسية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية.



ادخار الأسر

يعرف بأنه المدخرات الخاصة بجميع الأسر في دولة معينة، وهي الفرق بين الدخل المتاح للأسرة (مثل: الأجور ودخل العاملين لحسابهم الخاص وصافي دخل الأملاك) ومقدار استهلاكها (مثل نفقاتها على السلع والخدمات)، بالإضافة إلى التغير في صافي مستحقاتها في صناديق معاشات التقاعد.

٢

العوامل الديموغرافية

أ. نسبة السكان في سنّ العمل أي الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ و٦٤ عاماً، بشكل إيجابي في تحقيق الادخار، مما يعزز الأنشطة الاقتصادية ويولد الدخل، بينما يساهم الأشخاص في عمر ٦٥ عاماً وأكثر بشكل سلبي من خلال استنفادهم للمدخرات.

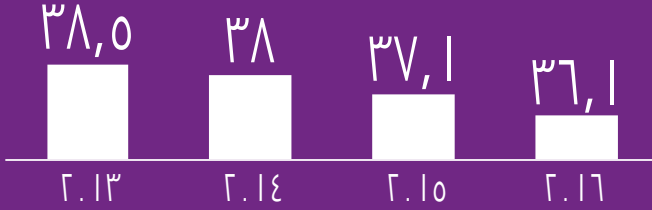
ويُقصد بالحساب العقلي النزعة السلوكية لدى الأفراد تجاه إعطاء تصنيفات مختلفة لحجم دخلهم وكيف تؤدي تلك المعلومات الخاصة بمصدر دخلهم إلى اتخاذهم قرارات إنفاق واستهلاك متحيزة. ويؤكد الحساب العقلي على الخاصية الفريدة التي تتسم بها النقود وهي خاصية القابلية للاستبدال، حيث يمكن استبدالها بسهولة.

١

مستوى الدخل والثروة

من الظواهر المقبولة بشكل عام أن الأغنياء يدخرون حصة أكبر من دخلهم، وأن ارتفاع مستوى الدخل وتراكم الثروة يؤدي لمدخرات أعلى. وتعد الثروة عاملاً متغيراً في حين يعدّ الادخار والدخل من متغيرات التدفق، وكلما كان هناك انخفاض في الثروة بسبب الطوارئ، يميل الناس للادخار بشكل أكبر لاستعادة ثروتهم. وقد سُجل هذا السلوك أيضاً في المفهوم الاقتصادي السلوكي لريتشارد تالر (الحساب العقلي).

الشكل (٢): معدل ادخار الأسر في الصين (نسبة مئوية)



المصدر: ادخار الأسر، بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

توجه معدل ادخار الأسر في الصين نحو الانخفاض بالتزامن مع استمرار انخفاض عدد السكان ممن هم في سن العمل في الدولة منذ عام ٢٠١٣م.

جراء انخفاض مستويات الدخل والادخار (الشكل ٣).

السياسات الضريبية

أقرت ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان «الضرائب ومعدل ادخار الأسر» بأن الضرائب تعد إحدى المحددات الهامة لمذخرات الأسر، حيث قدمت نتائج الدراسة دليلاً تجريبياً على العلاقة السلبية بين مستويات الضرائب والهياكل الضريبية من جهة، ومعدل ادخار الأسر من جهة أخرى. وتؤثر الضرائب على مستوى الاستهلاك والادخار حيث ترفع تكلفة عملية الإنتاج والاستهلاك؛ مما يجعل السلع والخدمات باهظة الثمن، وبالتالي انخفاض مبالغ الادخار المتبقية للأسر.

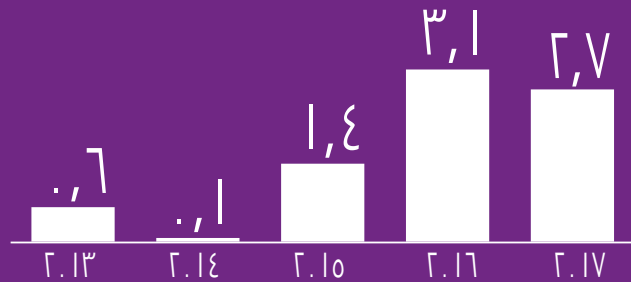
السياسات بأن الشيخوخة تؤدي إلى انخفاض مستوى ادخار الأسر في الاقتصاد، إلا أن تحديد مستوى هذا الانخفاض بشكل دقيق يعتمد على عوامل تختلف من دولة لدولة. فمع تقدم العمر لسكان الدولة، يميل كبار السن إلى استهلاك المزيد من المذخرات والمعاشات المتراكمة، وعليه تنخفض نسبة إجمالي مذخرات الأسر إلى الدخل المتاح. وفي تقرير أعدته الأمم المتحدة، تشير التقديرات إلى أن أكثر من ١٦ في المئة من سكان العالم سيتخطون سن ٦٥ بحلول عام ٢٠٥٠م، مسجلة زيادة كبيرة عن نظيرتها في عام ٢٠١٩م، والتي بلغت نحو ٩ في المئة. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص، الذين تتراوح أعمارهم بين ٨٠ عاماً أو أكثر، من ١٤٣ مليون نسمة في عام ٢٠١٩م إلى ٤٢٦ مليون نسمة في عام ٢٠٥٠م. كما يرجح أن يفضي هذا الارتفاع في نسبة شيخوخة السكان إلى تبعات سلبية على أداء اقتصادات الدول

وفقاً للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الجديد للتدفق الدائري للدخل، الذي طرحه الاقتصادي (ريتشارد كانتيلون) في مقاله عن التجارة الطبيعية عام (١٧٣٠م)، تُزود الأسر الأعمال التجارية والشركات بالقوى العاملة، التي بدورها تصنع السلع والخدمات لتستهلكها الأسرة، وعليه يحدث تدفق دائري للدخل، حيث تتدفق النقود إلى العمال على شكل أجور ثم تعود للتدفق إلى الشركات كمقابل لتلك المنتجات، مما يؤدي إلى توريد الدخل لجميع المشاركين في الدورة الاقتصادية. لذا، فإن انخفاض عدد السكان في سن العمل يعني انخفاضاً في مستوى دخل الأسرة وفي أرباح الشركات وتراجعاً في مذخرات الأسر في الاقتصاد حيث أن الدخل هو الذي يمولها (الشكل ٢).

ب. شيخوخة السكان

يرى بعض خبراء الاقتصاد وراسمو

الشكل (٣): معدل ادخار الأسر في اليابان (نسبة مئوية)



المصدر: ادخار الأسر، بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يُعد معدل ادخار الأسر في اليابان، مع أنها إحدى أكثر الدول تقدماً في العالم، والبالغ ٢,٧ في المئة، منخفضاً عند مقارنته بالدول المتقدمة الأخرى، مثل الولايات المتحدة وألمانيا حيث سجل معدل ادخار الأسر فيهما نحو ٧,٢ في المئة و١,٤ في المئة على التوالي في عام ٢٠١٧م. وقد أثرت شيخوخة السكان في اليابان على النمط المالي للمذخرات والاستثمارات بشكل كبير، حيث شكل السكان ممن هم في سن العمل القاعدة الأصغر، مقارنة بالقاعدة الأكبر للمسنين المنفقين.

أنماط إنفاق الأسر

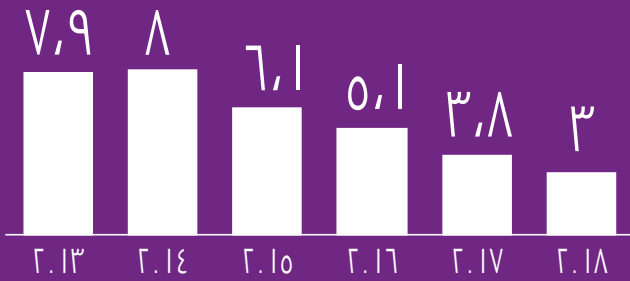
إن نفقات الأسر هي إحدى أهم العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي؛ نظراً لأنها تشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في معظم الاقتصادات المتقدمة.

تميل الأسر مع نمو ثروتها إلى تغيير نمط الإنفاق بشكل سريع لتنوع المنتجات التي تستهلكها، إلا أن نفقاتها أصبحت مؤخراً تتجاوز دخلها في الاقتصادات المتقدمة والناشئة، مثل: المملكة المتحدة وأستراليا، وهي ليست ظاهرة دائمة، إذا ما

وضعنا في الاعتبار تراكم ديون الأسر مما يتخطى ما لديها من أصول. (الشكل ٤).

تنفق الأسر في أستراليا أكثر مما تكتسبه، فقد نما الإنفاق الاستهلاكي في عام ٢٠١٧م بشكل أسرع من نمو الدخل، حيث بلغت نسبة زيادة الإنفاق ٥,٨ في المئة مقابل ٣,٥ في المئة كنسبة زيادة الدخل. وارتفع معدل الاستهلاك أيضاً في عام ٢٠١٨م بنحو ٢ في المئة في حين لم يرتفع معدل الدخل إلا بنحو ٤,٤ في المئة فقط. وقد أشارت التقديرات إلى معاناة أستراليا منذ سبتمبر ٢٠١٨م من ارتفاع مفرد في معدل ديون الأسر، إذ شكلت نحو ١٩ في المئة من معدل الدخل؛ مما يؤثر سلباً على مستوى المدخرات في البلاد. ولقد أدت هذه العوامل إلى عدم قدرة الأسر على الادخار على مر السنين، إذ انخفضت مستويات ادخار الأسر بنسبة مركبة بلغت نحو ١٧,٦ في المئة، أي من ٧,٩ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٣ في المئة في عام ٢٠١٨م.

الشكل (٤): معدل ادخار الأسر في أستراليا (نسبة مئوية)



المصدر: ادخار الأسر، بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.



ظلّت معدلات ادخار الأسر في انخفاض على مستوى عالمي، رغم إدراك أهمية الحفاظ عليها عند مستوى مناسب لإدارة الاقتصاد بشكل سليم. وفي أوائل الثمانينيات، مؤت مدخرات الأسر معظم الاستثمارات العالمية، بينما مؤت مدخرات الشركات ثلثي الاستثمارات العالمية تقريباً في عام ٢٠١٩م. وشهدت معظم الدول انخفاضاً في معدل ادخار الأسر لديها خلال السنوات الأخيرة، بما فيها المملكة المتحدة وأستراليا والمملكة العربية السعودية، باستثناء عدد قليل من الاقتصادات المتقدمة، مثل: ألمانيا ولوكسمبورغ، التي تمكنت من زيادة معدل ادخار الأسر في اقتصاداتها.

ادخار الأسر في المملكة العربية السعودية



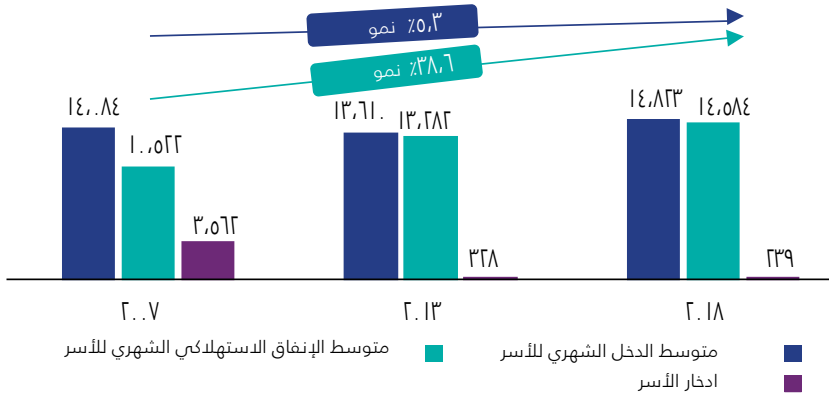
أعلن سمو ولي العهد في المملكة العربية السعودية، الأمير محمد بن سلمان آل سعود عن رؤية ٢٠٣٠ في أبريل عام ٢٠١٦م، بغية تنويع اقتصاد الدولة وتحسين مستوى المعيشة وزيادة مؤشر السعادة للأسر. وتهدف المملكة العربية السعودية لتعزيز مستوى سعادة الأسر من خلال توفير المزيد من الفرص الثقافية والترفيهية لمواطنيها والتشجيع على المشاركة بشكل كبير في الألعاب والأنشطة الرياضية لتشجيع اتباع أنماط الحياة الصحية. واتخذت المملكة العربية السعودية، منذ إطلاقها رؤية ٢٠٣٠ قبل نحو أربع سنوات، تدابير ملحوظة لتحقيق مستهدفاتها لعام ٢٠٣٠، بما فيها إنشاء الهيئة العامة للترفيه في عام ٢٠١٦م.

إن من أهم برامج تحقيق الرؤية، التي طرحتها الحكومة السعودية لتحقيق مستهدفاتها في إطار رؤية ٢٠٣٠ برنامج تطوير القطاع المالي، حيث يهدف البرنامج إلى تطوير قطاع مالي متنوع لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتحفيز الادخار. كما يهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز وتمكين التخطيط المالي من خلال توفير التوسع في منتجات الادخار المتوفرة في السوق، وتعزيز النظام الاقتصادي للادخار ورفع الوعي المالي. ومن ضمن الأهداف الطموحة، التي يسعى برنامج تطوير القطاع المالي لتحقيقها: زيادة إجمالي المدخرات المحفوظ بها في منتجات الادخار من ٣١٥ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٦م إلى ٤٠٠ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م، وزيادة عدد أنواع منتجات الادخار المتاحة من (٤) أنواع في عام ٢٠١٦م إلى (٩) أنواع في عام ٢٠٢٠م. يهدف برنامج تطوير القطاع المالي أيضًا إلى رفع معدل ادخار الأسر المنخفض حاليًا في المملكة، إذ بلغ نحو ١,٦ في المئة من الدخل السنوي

المتاح للمواطنين في عام ٢٠١٨م. وبحسب مسح إنفاق ودخل الأسرة الذي أجرته الهيئة العامة للإحصاء، بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري نحو ١٤,٨٢٣ ريال سعودي، بينما بلغ متوسط نفقات الاستهلاك الشهري للأسرة نحو ١٤,٥٨٤ ريال سعودي في عام ٢٠١٨م، مما يشير إلى انخفاض مستويات ادخار الأسر في جميع أنحاء المملكة. يُعد معدل ادخار الأسرة في المملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠١٨ أقل بكثير من المعيار العالمي البالغ ١٠ في المئة والمتعارف به كأدنى مستوى لضمان الاستقلال المالي على المدى الطويل، وذلك نظرًا لعدة عوامل، منها انخفاض مستوى

الوعي المالي وعدم توفر البيانات من المصادر الثانوية حول مدخرات الأسر ومحدودية منتجات الادخار في السوق. وقد استطعنا من خلال الاستعانة بالنتائج الواردة في تقارير مسح إنفاق ودخل الأسرة، الذي تقوم الهيئة العامة للإحصاء بنشره كل خمس سنوات، أن نتأكد من الاتجاه الذي أخذه معدل ادخار الأسر في المملكة - كنسبة مئوية من دخلها المتاح - في العقد الماضي.

الشكل (٥): دخل الأسر في المملكة العربية السعودية وانفاقها



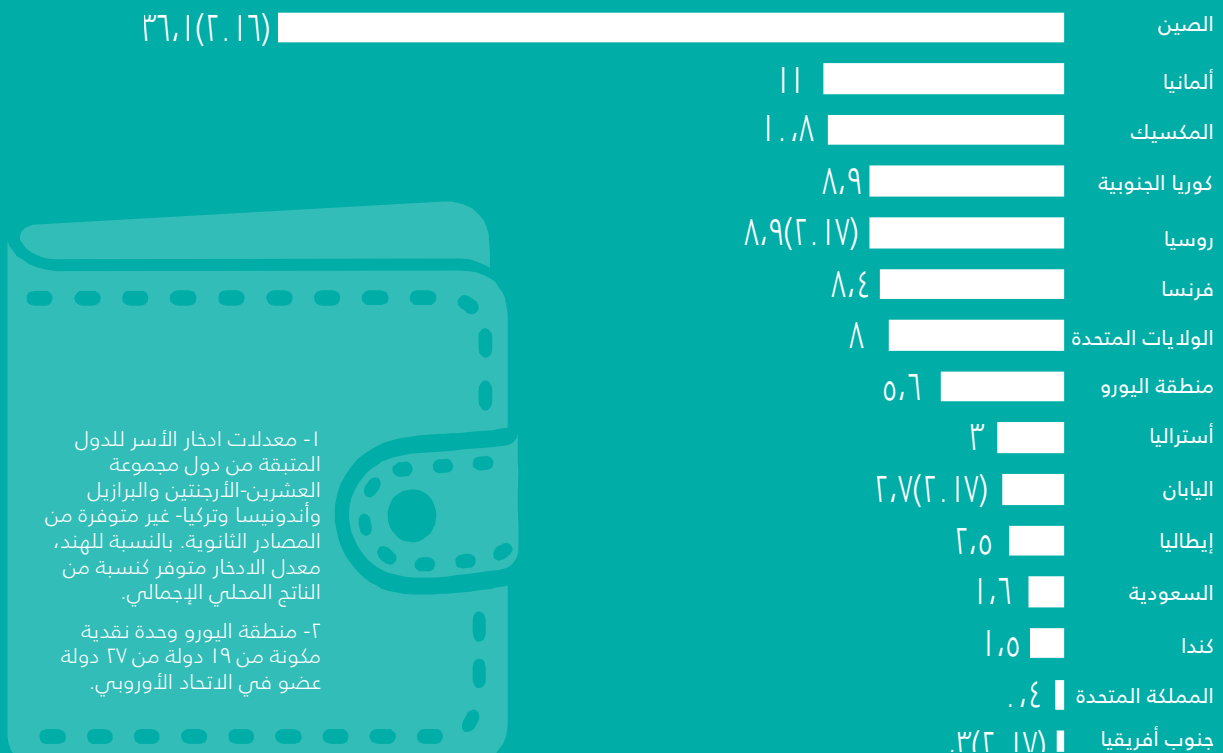
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء وتحليلات كبي بي إم جي

جميع الأرقام المتعلقة بدخل الأسرة واستهلاكها في المملكة العربية السعودية مستمدة بشكل مباشر من مسح إنفاق ودخل الأسرة، الذي أجرته الهيئة العامة للإحصاء في الأعوام ٢٠٠٧م، ٢٠١٣م، و٢٠١٨م.

- الدخل الشهري للأسرة يساوي مجموع قيم ومصادر دخل الأسرة مقسومًا على عدد أفرادها.
- يُقصد بالاستهلاك الإجمالي نفقات الاستهلاك مضافاً إليها الإنفاق على شراء الأسهم والمباني والأراضي وغيرها.
- يُقصد بالإنفاق الاستهلاكي السيولة النقدية المنفقة على شراء السلع والخدمات.
- تُسبب معدل ادخار الأسر في المملكة عن طريق طرح متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة من متوسط الدخل المتاح للأسرة، ثم قسمة الناتج على الدخل المتاح.

وأكد التحليل لمسح إنفاق ودخل الأسرة، الذي أجرته الهيئة العامة للإحصاء في الأعوام ٢٠٠٧م، و٢٠١٣م، و٢٠١٨م، على أن معدل ادخار الأسر في المملكة العربية السعودية قد توجه للانخفاض في العقد الماضي. كما كشف تحليلنا للمسح أن السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض جاء من الزيادة غير المتناسبة في الاستهلاك الشهري والدخل الشهري في السنوات العشر الأخيرة. وفي حين لم يرتفع متوسط الدخل الشهري للأسرة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٨ إلا بنحو ٥,٣ في المئة، أي من ١٤,٠٨٤ ريال سعودي، ارتفع متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة بنحو ٣٨,٦ في المئة، أي من ١٠,٥٢٢ ريال سعودي إلى ١٤,٥٨٤ ريال سعودي خلال الفترة نفسها (الشكل ٥).

الشكل (٦): معدل ادخار الأسر لدول مختارة من مجموعة العشرين (٢٠١٨)، ما لم يُنص على خلاف ذلك، حيث جاءت الصين في أعلى القائمة بمعدل ٣٦,١ في المئة (٢٠١٦) والمملكة العربية السعودية في أسفل القائمة بمعدل ١,٦ في المئة لعام ٢٠١٨.



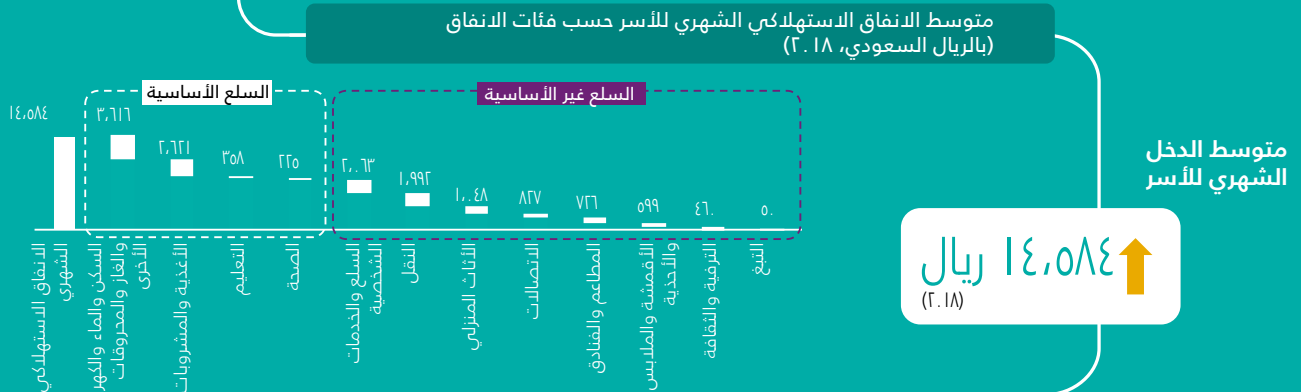
المصدر: بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والهيئة العامة للإحصاء وتحليلات كبي بي إم جي

لمحة موجزة عن دخل ونفقات ومخدرات الأسرة في المملكة العربية السعودية

شهد متوسط الدخل الشهري للأسرة ارتفاعاً بلغ نحو ٨,٩ في المئة في الفترة من عام ٢٠١٣م إلى عام ٢٠١٨م. وسجلت المنطقة الشرقية، من بين مختلف المناطق، أعلى معدل دخل شهري، بينما سجلت تبوك أدنى معدل دخل شهري للأسرة. ولوحظ خلال نفس الفترة وجود اختلاف كبير بين دخل الأسرة الشهري للذكور والإناث، حيث كان متوسط دخل الذكور أعلى من متوسط دخل الإناث بنحو ٦,٥٦٦ ريال سعودي.



شهد متوسط الاستهلاك الشهري للأسرة ارتفاعاً بلغ نحو ٩,٨ في المئة في الفترة من عام ٢٠١٣م إلى عام ٢٠١٨م. وبلغ نصيب الإنفاق على السلع الأساسية نحو ٤٦,٨ في المئة من إجمالي متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة، بينما بلغ الإنفاق على السلع غير الأساسية نحو ٥٣,٢ في المئة وهي النسبة المتبقية.



وسجل متوسط مخدرات الأسر انخفاً كبيراً بنحو ٢٧,١ في المئة في الفترة من عام ٢٠١٣م إلى عام ٢٠١٨م. ففي المتوسط وحسب المنطقة الإدارية، سجلت القصيم أعلى مستوى ادخار للأسر بينما سجلت نجران أدنى مستوى لادخار الأسر في عام ٢٠١٨م.



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

انخفاض مستوى الوعي المالي مقارنة بالدول الأخرى

المالي في المملكة هو أحد الأسباب الأساسية وراء معدل الادخار الضعيف، الذي بلغ نحو ١,٦ في المئة في عام ٢٠١٨م.

ميل الناس نحو الإنفاق بدلاً من الادخار

شهدت المملكة العربية السعودية بعد الازدهار النفطي في السبعينيات طفرةً في نموها الاقتصادي حيث قفزت عائدات النفط من ٤,٣ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٧٣م إلى ١٠١,٨ مليار دولار أمريكي بحلول عام ١٩٨٠م. وجعلت هذه الزيادة الضخمة في إيراداتها العامة من اقتصادها من أغنى الاقتصادات لفترة طويلة للغاية. ومن ثم شرعت الحكومة في التنمية الشاملة لقطاع النفط. وقد أدى هذا إلى ظهور مؤشرات بأن البلاد تتجه للسقوط في ظاهرة تميل الدول الغنية بالموارد إلى الوقوع فيها، ألا وهي: (لعنة الموارد أو المرض الهولندي). ويُقصد بالمرض الهولندي ما يحدث عند اكتشاف دولة ما لموارد معدنية أولية فيها، مما يؤدي إلى انخفاض أو انهيار كلي للنشاط الاقتصادية في قطاعات أخرى من الاقتصاد بدلاً من تعزيز تنمية جميع قطاعات الاقتصاد معاً بشكل متناغم.

حينما ركزت الدولة بشكل أكبر على تطوير قطاع النفط أكثر من أي قطاع آخر، بدأت في تجميع الثروة، الأمر الذي لم يجعل اقتصاد المملكة العربية السعودية غنياً فحسب، بل أثر أيضاً على عادات الإنفاق لدى السعوديين. ومع اعتقادهم القوي بقدرة المملكة على الحفاظ على تلك الثروة، تكيف الشعب السعودي مع نمط حياة الإنفاق بدلاً من الادخار. ومع ذلك، لا تعد مستويات الإنفاق المرتفعة في المملكة العربية السعودية مؤشراً على التنمية الاقتصادية للمملكة.

بينما تتجه الشعوب في الدول الأخرى إلى الادخار لأسباب شخصية، مثل التخطيط للتقاعد، وتحسباً للظروف غير المتوقعة، مثل الأزمة الاقتصادية والبطالة، يظل عامة الناس في المملكة العربية السعودية على عاداتهم في الإنفاق لزيادة تفاؤلهم بالمستقبل. وتبرز هذه السمة بشكل خاص بين جيل الشباب في المملكة، الذي يميل إلى الاستهلاك أكثر لاقتناعهم الخاطئ بأنه حتى في الأوقات الاقتصادية الصعبة، ستستمر الحكومة في تأمينهم عند التعثر. لذا، لم يعد هناك دافع حقيقي نحو ممارسة أي نوع من الادخار الاحترازي.

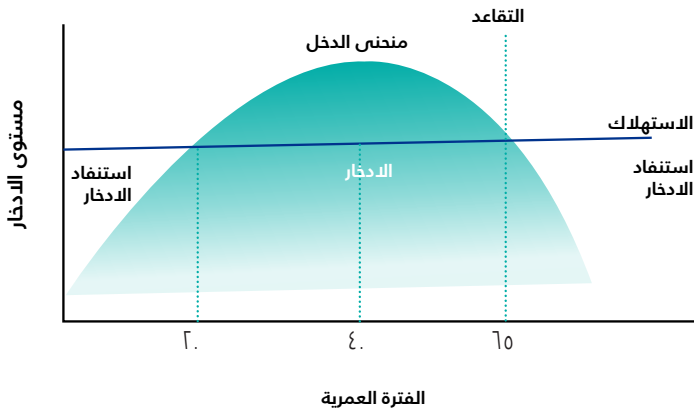
يمكن تعريف الوعي المالي على أنه الفهم الشامل للمهارات والمعرفة المالية، الذي يمكن الأفراد من اتخاذ قرارات مالية متنورة. فالشخص الذي يمتلك المعرفة المالية لا يقوم بجمع الثروة طيلة حياته فقط، بل يساهم أيضاً في النمو الاقتصادي لبلده. وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن يؤثر انخفاض مستوى المعرفة المالية بشكل سلبي على الإمكانات المالية للأسر، مما يُضِر باستقرار المؤسسات المالية، التي تمارس دوراً حاسماً في النمو الاقتصادي لأي بلد. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن الأفراد، الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من المعرفة المالية، يشتركون ببعض الأشياء، مثل التعليم ومستوى الدخل ومتوسط العمر. على سبيل المثال، يرتفع الوعي المالي بشكل كبير مع النمو الأكاديمي، الذي ينتج عنه مستويات أعلى من الفهم والقدرات الحسابية. ويميل الشخص، الذي يملك المعرفة المالية، إلى تحقيق مستوى دخل أعلى ويضع أمام ناظره أهداف مالية أكبر ويعمل على إحرارها من خلال الادخار والاستثمار. على الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن حوالي ثلثي البالغين تعوزهم المعرفة المالية الأساسية. ويتفاوت التوزيع بشكل كبير لا سيما بين الفئات ذات الدخل المنخفض. وينتشر قلة الوعي المالي بين المواطنين السعوديين أيضاً. وقد أفادت ورقة بحثية حديثة (البسامي واليوسف، ٢٠١٩م) بأن معظم سكان المملكة ليس لديهم اطلاع جيد على المفاهيم الأساسية للتخطيط المالي. بينما أظهر المشاركون في المسح الخاص بالتقارير مستوى أعلى بقليل من المتوسط في «الوفاء بالالتزامات المالية»، ولا يزال ذلك المستوى أقل بكثير من المتوسط العالمي المقبول. ويشير ذلك إلى أن الأفراد عادة ما يجدون صعوبة في الوفاء بالالتزامات المالية بحلول نهاية كل شهر لدرجة أنهم يميلون للحصول على المساعدة المالية من أشخاص آخرين أو يتجهون لمراكمة الديون، مما يثير القلق بشكل أكبر. وحسب المسح، أفاد العديد من المشاركين بتجاوز نفقاتهم مقدار دخلهم وبشكل شهري، مما يوضح أنهم بالكاد يراقبون معدل إنفاقهم اليومي وحركات بطاقات الائتمان الخاصة بهم. وأظهر المشاركون أداءً ضعيفاً فيما يتعلق بإدارة الأمور المالية اليومية والتدفقات النقدية الخارجة. وتنقل نتائج المسح صورة قاتمة عن مستويات المعرفة المالية في المملكة.

تعد المعرفة المالية غير الكافية أيضاً من أسباب قلة معرفة الناس بمختلف المنتجات المصرفية المتوفرة لهم. على سبيل المثال، يتوفر عدد قليل من المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة في المملكة العربية السعودية إلا أنها لا تستخدم من قبل غالبية السكان. على الرغم من اتخاذ حكومة المملكة العربية السعودية تدابير جديرة بالذكر وحرصها تقدماً ثابتاً نحو ضمان الشمول المالي، إلا أن الوضع الحالي لمستويات الوعي

التوزيع حسب العمر

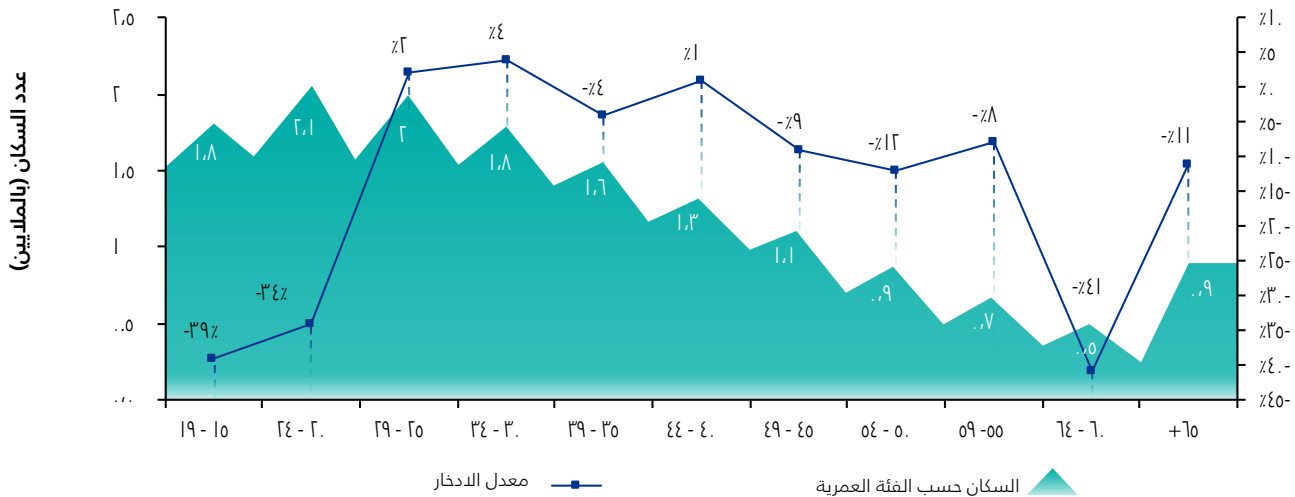
يمكن أن يكون للتوزيع الديموغرافي للدولة تأثير ملحوظ على إجمالي معدل ادخار الأسر. وتركز فرضية دورة الحياة على مدى تأثير تغيرات التوزيع حسب العمر على ادخار الأسر، حيث تُشير إلى أن الناس يميلون إلى الادخار بشكل أكبر مع بلوغهم منتصف العمر (الشكل ٧). وحسب هذه الفرضية، يجب أن يصل معدل ادخار الأسر إلى ذروته في الفئة العمرية ما بين ٤٠ و ٤٩ عاماً. ويشكل الأشخاص، في المملكة العربية السعودية، في هذه الفئة العمرية حوالي ١٢ في المئة من إجمالي سكان المملكة ممن هم في سن العمل (١٥ عاماً فأكثر)، حيث تتمتع المملكة بتوزيع ديموغرافي تسوده فئة الشباب. ووفقاً للتقديرات السكانية، الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء لعام ٢٠١٨م، يُشكل الشباب ممن هم دون سن ٣٥ حوالي ٣٧ في المئة من فئة السكان ممن هم في سن العمل في المملكة العربية السعودية. يُبين لنا تحليل مسح إنفاق ودخل الأسرة والتقديرات السكانية للهيئة العامة للإحصاء نمط الاستهلاك للسعوديين، حيث يوضح لنا الشكل البياني أدناه أن سلوك الادخار لمواطني المملكة العربية السعودية على الرغم من توافقه إلى حد ما مع فرضية دورة الحياة، إلا أنه يشير إلى انخفاض معدل الادخار بين الأفراد ممن هم

الشكل (٧): فرضية دورة الحياة



في فئة منتصف العمر. وسجّل متوسط معدل الادخار للسعوديين من الفئة العمرية ما بين ٤٠ و ٤٩ نحو ٤ في المئة، في حين سجلت الفئات العمرية ما بين ٢٥-٢٩ و ٣٠-٣٥ معدلات ادخار، بلغت حوالي ٢ في المئة و ٤ في المئة على التوالي. وبلغ متوسط إجمالي معدل الادخار للسعوديين نحو ١٤ في المئة (الشكل ٨).

الشكل (٨): توزيع سكان المملكة العربية السعودية حسب الفئة العمرية ومعدل ادخار الأسر (٢٠١٨)



احتسب معدل الادخار باستخدام إجمالي الإنفاق بدلاً من الإنفاق الاستهلاكي بسبب عدم توفر البيانات. جميع نقاط البيانات تخص عدد السكان للسعوديين فقط. المصدر: الهيئة العامة للإحصاء وتحليلات كبي إي إم جي

إن زيادة معدل ادخار الأسر المنخفض أمر قابل للتحقيق في المملكة العربية السعودية نظراً لأن سكانها لا يزالون في مرحلة مبكرة من فرضية دورة الحياة. وتتمتع الدولة بإمكانيات عالية لتحقيق معدل ادخار مرضي في المستقبل في ظل وجود نحو ٤٤ في المئة من سكانها دون سن الأربعين ممن هم في سن العمل، بشرط العمل على تثقيف السكان بشكل منتظم حول أهمية الادخار.

توصيات ومبادرات مُقترحة حول السياسات العامة لتحسين معدل ادخار الأسر في المملكة العربية السعودية

فيما يلي بعض التوصيات الرئيسية، وأمثلة على بعض الدول التي استفادت من هذه الإجراءات، والتوجهات المستقبلية لواضعي السياسات بغرض تحسين معدل ادخار الأسرة في المملكة العربية السعودية وذلك مع مراعاة العوامل المؤثرة بادخار الأسر لديها.

1 طرح مبادرات حول السياسات العامة تعتمد على الخصائص السلوكية للأسر

يُعد علم الاقتصاد السلوكي جامعاً بين علم النفس والاقتصاد ويتضمن محاولات لتحليل العوامل التي تحفز قدرة الفرد على اتخاذ القرار. ويمكن لواضعي السياسات، من خلال تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي تؤثر على البشر وتحفزهم على الادخار بشكل أكبر، طرح سياسات مصممة خصيصاً لتعزيز الادخار. يمكن لحل منخفض التكلفة يتم ابتكاره من خلال تطبيق المفاهيم البسيطة للاقتصاد السلوكي، أن يحمل الأثر الأكبر على المجتمع. ونرى أن المملكة العربية السعودية أمامها الفرصة للاستفادة من الاقتصاد السلوكي لتعزيز الادخار الوطني لديها. كما يمكن لراسمي السياسات في الدولة الاستفادة من بعض الرؤى المطروحة ضمن المبادرات التي تبنتها دول أخرى ومكنتها من النجاح في تعزيز عقلية الادخار.

التوصية (1): استحضار ثقافة الادخار من خلال إجراء تجارب سلوكية محدودة النطاق

يمكن للمملكة العربية السعودية إجراء تجارب عشوائية مضبوطة على نطاق صغير لفهم سلوك الادخار لدى مواطنيها. وبالنظر إلى التنوع الديموغرافي للمملكة، فإن إجراء تجارب سلوكية محدودة النطاق يمكن أن ينتج عنه أفكار قيّمة ويمهد الطريق أمام ظهور منتجات تجارية مجدية في مرحلة لاحقة. على سبيل المثال، يمكن للدولة إجراء تجربة لفهم تأثير مجموعات الأقران على قرارات الادخار التي يتخذها الأفراد. فقد أجرت دولة شيلي في عام ٢٠٠٨ تجربة مماثلة أطلق عليها «الادخار بشكل أكبر مع المجموعات» على عملاء القروض الصغيرة بهدف فهم تأثير مجموعات الأقران على سلوك الادخار للأفراد. وأجري، كجزء من التجربة، اختبار لثلاث مجموعات عشوائية مختلفة من المشاركين، حيث عُرض على المجموعة الأولى حساب ادخار أساسي، وعُرض على المجموعة الثانية حساب ادخار أساسي مع خيار الإعلان عن خطة الادخار الخاصة بها للجمهور، بينما عرض على المجموعة الثالثة حساب بنسب فوائد عالية. وتبين، بانتهاء التجربة، أن المجموعة الثانية كان إيداعها في حساب الادخار أعلى بـ (٣,٧) ضعف، وبلغ متوسط رصيدها للادخار نحو ضعف رصيد المجموعة الأولى. وأما المجموعة الثالثة، فبالرغم من ملاحظة ارتفاع متوسط الادخار لديها إلى حد ما، إلا أنها لم تكن بمستوى نتائج أداء المجموعة الثانية.

أطلقت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤ باستخدام مفهوم الرؤى السلوكية برنامجاً للتقاعد يسمى Save More (SMART) (أدخر أكثر للغد). ويعتمد البرنامج على فرضية وجود النية بالفعل للادخار لدى الناس لمواجهة التحديات المختلفة، إلا أنهم غير قادرين على القيام بذلك. وكجزء من البرنامج، صُممت خطة تقاعد تزيد فيها مساهمة الموظفين في خطة الادخار الخاصة بهم تلقائياً بشكل سنوي مع منحهم زيادة في رواتبهم. وطُبقت الخطة بشكل قانوني في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦ كجزء من قانون حماية المعاشات التقاعدية، واعتباراً من عام ٢٠١٧م، التحق نحو ١٥,٥ مليون أمريكي فيها. وأشارت إحدى الشركات الصناعية متوسطة الحجم، التي اعتمدت الخطة في الولايات المتحدة إلى أن الموظفين الذين شاركوا في البرنامج أفادوا بارتفاع معدل ادخارهم من ٣,٥ في المئة إلى ١٣,٦ في المئة على فترة أربع سنوات.

التوصية (2): إنشاء هيئة رقابية لرصد التقدم في التجارب السلوكية

يمكن للدولة إنشاء هيئة رقابية لتنفيذ إرشادات محددة، بما فيها نوع التجارب السلوكية المسموح بها، ورصد التقدم المحرز في مثل هذه التجارب، والمطالبة باتخاذ إجراءات تصحيحية عند الحاجة.

لذا، يمكن الاستفادة من الاقتصاد السلوكي لفهم الخصائص السلوكية للسكان، مما سيساعد المملكة العربية السعودية على تصميم سياسات عامة مناسبة لاحتياجات مواطنيها. وسينعكس ذلك بشكل إيجابي على حجم الادخار في المملكة العربية السعودية.

زيادة الوعي المالي لتعزيز الادخار

لا يعزز وجود مستوى أفضل من الوعي المالي من الادخار الشخصي فحسب، بل يخفف أيضاً من وطأة المخاوف حول ضعف الأمان المالي عند التقاعد. ولمتابعة مستوى ووضع المهارات المالية لدى المواطنين، تجري الدول حول العالم مسوحات حول الوعي المالي لفئة البالغين من سكانها. وأجرت «الشبكة العالمية للثقافة المالية» التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إحدى هذه المسوحات في عام ٢٠١٦م، وذلك لتقييم مستوى المهارات المالية في المملكة العربية السعودية. وأظهرت النتائج تسجيلها لدرجة مرجحة، بلغت ٩,٦ لقياس المعرفة والاتجاهات والسلوكيات المالية، لتأتي من بين أقل أربع دول في مجموعة العشرين. وقد بلغ متوسط إجمالي الدرجات لدول مجموعة العشرين نحو ١٢,٧ نقطة. وحيث أشار المسح إلى وجود فرصة كبيرة لتحسين المستوى العام للوعي المالي في البلاد، يمكن لراسمي السياسات اعتماد إجراءات معينة وإطلاق مبادرات هادفة لقيادة مسيرة التوعية المالية.

التوصية (١): طرح برامج توعوية مصممة بشكل خاص



- يمكن للمؤسسات المالية، مثل البنوك، استضافة محاضرات توعوية لمجموعات محددة تشمل طلاب المدارس والجامعات، والمهنيين العاملين، ومجموعات الدخل المتوسط، وربات البيوت، والمتقاعدين وغيرهم. وينبغي أن تركز هذه المحاضرات على تثقيف هذه المجموعات المحددة المستهدفة حول خطط الادخار الأساسية التي تلبى احتياجاتهم.
- كما يمكن وضع استراتيجية مبنية على الأهداف. على سبيل المثال، يمكن لراسمي السياسات استهداف فئة الشباب في الدولة وطرح برامج لتشجيعهم على زيادة مدخراتهم لتلبية احتياجاتهم التعليمية.
- يمكن لمؤسسات الدولة مساعدة العائلات في اكتساب المهارات المالية، ووضع هدف للادخار وتنمية عادات الادخار على المدى البعيد. كما يمكن تقديم حوافز للمشاركين تشجيعاً لهم على تبني الخطة. ويمكن استلهاً خطة مشابهة من برنامج «Saver Plus» الموجود في أستراليا، والمنفذ في عام ٢٠٠٣م بهدف تشجيع الناس على الادخار بشكل أكبر لتغطية نفقاتهم التعليمية. وهذا البرنامج المفعّل في الدولة منذ أبريل ٢٠٢٠م هو برنامج للتوعية المالية والادخار مدته ١٠ أشهر يهدف إلى تطوير المهارات الأساسية للإدارة المالية بين أفراد المجتمع. وقد مُنح المشاركون فيه مكافآت تصل إلى ٥٠٠ دولار أمريكي عند إتمامهم للبرنامج وذلك لتشجيعهم على تبني ما جاء فيه. وقد حقق البرنامج نجاحاً واسع النطاق في أستراليا حيث استطاع أكثر من ٤٠,٠٠٠ شخص ادخار ما يزيد عن ٢٣ مليون دولار أمريكي. كما تمكنت أكثر من ٢٠,٠٠٠ أسرة منخفضة الدخل من ٢٧ مجتمع محلي من المشاركة في هذا البرنامج.

التوصية (٢): إنشاء كيان لمراقبة مسيرة التوعية المالية في المملكة



- نرى في كيان بي إم جي، بأن إنشاء كيان خاص بالتوعية المالية، حسبما هو موضح في برنامج تطوير القطاع المالي؛ سيساعد الحكومة على مراقبة التقدم المُحرَز في العديد من المبادرات، وسيوفر كذلك الحوكمة لمسيرة التوعية المالية الشاملة.
- يمكن للمملكة العربية السعودية من خلال اتخاذها لمثل هذه المبادرات زيادة مستوى الوعي المالي بين مواطنيها؛ مما سيؤهلهم حينها لاتخاذ قرارات محسوبة حيال خطط الادخار الخاصة بهم. وعليه، يمكن أن تُفضي خطط الادخار التي أُعدت بشكل أفضل على مستوى المواطن إلى تحقيق ادخار أفضل على المستوى الوطني ومستوى التنمية الاقتصادية الشاملة للمملكة.

زيادة وتيرة نشر البيانات حول ادخار الأسر لتطوير استراتيجيات قادرة على التجاوب

نظراً للدور الجوهري لادخار الأسر في التنمية الاقتصادية على مستوى الأفراد والدولة؛ فمن المرجح أن تؤدي زيادة وتيرة نشر البيانات حول مدى نجاح الدولة في تطبيق المعايير، مثل معدل ادخار الأسر ومتوسط استهلاك الأسرة وغيرها لزيادة البحوث الاقتصادية حول هذا الموضوع. ويمكن أن ينجم عن توفر مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع الخروج بتوصيات جديدة بشأن السياسات وزيادة الوعي بأهمية ادخار الأسر في مراحل لاحقة.

إن الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية هي الهيئة الحكومية المسؤولة عن نشر واستخراج البيانات الإحصائية وفقاً للمعايير الدولية. وتعمل الهيئة على استخلاص ونشر نتائج مسح إنفاق ودخل الأسرة، إلا أنها تصدر في فترات غير منتظمة. على سبيل المثال: تتوفر معلومات حول متوسط ادخار الأسر واستهلاكها في المملكة للأعوام (٢٠٠٧م) و(٢٠١٣م) و(٢٠١٨م)، إلا أنه توجد فجوات كبيرة فيما بينها؛ مما يصعب من علمية إجراء التدخلات اللازمة في الوقت المناسب فيما يتعلق بمستويات الادخار في الدولة. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل ادخار الأسر ٢٥,٣ في المئة في عام ٢٠٠٧م، ثم انخفض بشكل حاد ليصل إلى ٢,٤ في المئة في عام ٢٠١٣م. وأخيراً، لوحظ انخفاض آخر في معدله إذ بلغ نحو ١,٦ في المئة في ٢٠١٨م. وقد يواجه راسمو السياسات عقبات في وضع خطط عمل واستراتيجيات قصيرة الأجل لتحفيز زيادة معدل الادخار في ظل عدم وجود المزيد من البيانات الفورية.

التوصية (٢): تكليف جهة لمراقبة معدل ادخار الأسر في المملكة

يمكن للمملكة العربية السعودية أن تُكلف جهة قائمة للعمل بالتعاون مع الهيئة العامة للإحصاء والكيانين الآخرين المؤسسين لمراقبة التجارب السلوكية ومسيرة التوعية المالية. ويمكن لهذه الهيئة قياس ونشر تأثير المبادرات الأخيرتين (التجارب السلوكية والتوعية المالية) على قرارات الادخار للأشخاص. كما أنّها إذا ما عملت على ردم الفجوة بين مسحين متتاليين، ستتيح لراسمي السياسات وضع استراتيجيات عملية لتعزيز ثقافة الادخار في المملكة.





الملحق المراجع

ألبيرت آندو وفرانكو موديليانبي، فرضية الادخار «دورة الحياة»: الآثار الكلية والاختبارات في: مجلة المراجعة الاقتصادية الأمريكية العدد: ٥٣ (١٩٦٣).	١
برنامج تطوير القطاع المالي، موقع بيانات رؤية ٢٠٣٠.	٢
الهيئة العامة للإحصاء، مسح دخل ونفقات الأسرة (٢٠٠٧).	٣
الهيئة العامة للإحصاء، مسح دخل ونفقات الأسرة (٢٠١٣).	٤
الهيئة العامة للإحصاء، مسح دخل ونفقات الأسرة (٢٠١٨).	٥
الهيئة العامة للإحصاء، عدد السكان حسب الفئات العمرية والجنس (٢٠١٩).	٦
جون مينارد كينزي، النظرية العامة لتوظيف المال والفائدة والنقد (١٩٣٦).	٧
بيانات موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	٨
مؤسسة النقد العربي السعودي، (ديسمبر ٢٠١٩)، قياس القدرة المالية: المملكة العربية السعودية إنموذجاً.س	٩

للتواصل معنا:

لمزيد من المعلومات أو الاستفسارات حول هذا التقرير ، يرجى التواصل معنا:

وحدة البحوث الاقتصادية

د.حسين ابوساق

رئيس قسم الأبحاث

habusaaq@kpmg.com



المساهمون

محمد الشمري

يزيد الشهراني

فهد الكليبي

رفال الخزيم

منيرة الزامل

عبدالعزیز الوهابي



Follows us on:

<https://home.kpmg.com/sa>



The information contained herein is of a general nature and is not intended to address the circumstances of any particular individual or entity. Although we endeavor to provide accurate and timely information, there can be no guarantee that such information is accurate as of the date it is received or that it will continue to be accurate in the future. No one should act on such information without appropriate professional advice after a thorough examination of the particular situation.

© 2020 ك بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات ك بي إم جي المستقلة والتابعة لك بي إم جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية، جميع الحقوق محفوظة.

The KPMG name and logo are registered trademarks or trademarks of KPMG International.